قضية ورأي

«نزاهة» والدور المطلوب!

د.عادل إبراهيم الإبراهيم
libraheem@hotmail.com

كان حديث المجتمع الأسبوع الماضي عن التشكيل الجديد لهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) والأمنيات الكثيرة المعلقة عليها بأن تقوم بدور فاعل في مكافحة الفساد المالي والإداري مما يضع رئيسها وأعضاءها تحت المجهر الشعبي لتحقيق الأمل في مواجهة الفساد.

ولا شك أن تغير الإدارة هي سُنة الحياة، وقد قامت الإدارة السابقة بوضع اللبنات الأولى في تأسيس البنية التحتية للهيئة، وهو عمل بلا شك يعتبر النواة الأولى لعمل الهيئة، فلهم الشكر على ما قدموه. أما التشكيل الحالي برئاسة الأخ الفاضل م.عبدالعزيز الإبراهيم السياسي المخضرم، وزملائه الأعضاء فيقع عليهم عبء تحقيق أهداف الهيئة، وان تكون أولى الأولويات في أول اجتماع لهم هو الوقوف على نقاط القوة والضعف في عمل الهيئة والتعرف على المعوقات والمشكلات إن وجدت لتشخيصها وإيجاد الحلول لها.

ولا يخفى أن أنظار المجتمع متجهة لعمل الهيئة ولأول اجتماع لها والذي يحدد مسارها في مكافحة الفساد ليس المالي فقط بل والإداري المتمثل باستغلال السلطة، وأن تكون الأداة الفاعلة في تحقيق أمنيات المجتمع بمواجهة الفاسدين الذين نسمع عنهم دون ان نعرف أيا منهم. والحقيقة التي يجب ان تقال أن مكافحة الفساد ليست شعارات تقال أو إعلانات تحث المواطنين على الإبلاغ عن أي حالات فساد، بل هي عمل دؤوب يجب ان تقوم به إدارات الهيئة بمتابعة ما يبث وينشر ويقال في وسائل التواصل الاجتماعي والصحف عن قضايا فساد أو تجاوز إداري لأي مسؤول يعتقد ان مركزه الوظيفي يخوله القيام بأي شيء بالمخالفة للقانون دون محاسبة، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بدور العلاقات العامة في متابعة ما ينشر في الإعلام وأن تكون الواجهة لإيصال رسالة الهيئة لأفراد المجتمع والمعنيين بالأمر، وشرح رسالة الهيئة السامية في مكافحة الفساد.

ولنا الحق أن نتساءل: ما فائدة الإقرارات المالية التي يقدمها المسؤولون للهيئة دون أن تكتشف تضخم بعض الحسابات لبعض المسؤولين، وهذا ما يتضح جليا من العديد من قضايا تجار الإقامات المكتشفة حديثا؟!

الأمل معقود بالهيئة رئيسا وأعضاء بأن يقوم عملهم على الحيادية والابتعاد عن الشو الإعلامي في تلقي الإقرارات المالية من كبار المسؤولين والتصوير معهم عند تقديم اقرار الذمة المالية، والتحقق من التقارير الدورية المتعلقة بمدركات الفساد وتراجع الكويت في ذلك.

والأمل معقود بالهيئة بتشكيلها الجديد لتحقيق تطلعات المجتمع في القضاء على ظاهرة الفساد المالي والإداري الذي أصبح للأسف كسرطان ينتشر في المجتمع الكويتي وفي القطاعين العام والخاص على حد سواء، وأن تكون الكويت في المراكز المتقدمة في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية العالمية وأن تعمل الهيئة على إصدار التشريعات اللازمة التي تتضمن تعارض المصالح وتمويل الحملات الانتخابية وتعيين القياديين وغيرها من التشريعات التي تصب في الارتقاء بمكافحة الفساد.

كلمات

غربة وطن

زبن حمد البذال
zaben900@hotmail.com

دائما ما يشعر الإنسان بالحنين والشوق والغربة عندما يبتعد عن وطنه لفترة من الزمن سواء كان سائحا أو في دراسة أو علاج وهذا شعور طبيعي، يُخلق مع الشخص ولا يستطيع أن يتجرد منه، لكن الغرابة في الأمر تأتي إذا أحس الواحد منا بالغربة وهو يعيش داخل وطنه الأصلي الذي ينتمي إليه ويحمل هويته، وهذا الشعور الداخلي لا ينتج إلا عن أمر جلل يتبعه الألم وربما الحزن الظاهر على الوجه. على سبيل المثال عندما يتقدم شخص ما لوظيفة معينة ويكون حاصلا على أعلى المعدلات، وعند ظهور نتائج القبول ويرى من هو أقل منه نسبة يُقبل بالوظيفة وهو مرفوض، سيشعر حينها أن هذا الوطن ظلمه ولم يقدر جهده وتفوقه.

ويقاس المثل أيضا على طالب أنهى المرحلة الثانوية بمجموع عال وقدم أوراقه لإحدى الجامعات بالداخل أو البعثات أوً الكليات العسكرية، وعند إعلان النتائج يكتشف أنه رفض أو تم وضعه في تخصصات لا يرغبها، وبعض زملائه أو أقاربه وأصحابه تم قبولهم في أماكن معينة مع أنهم أدنى منه نسبة لأن عندهم «واسطة» أدخلتهم.

وإذا تناولنا ما هو أدهى وأمر عندما يحتاج هذا المواطن إلى العلاج بالخارج لمرض ألمَّ به وعجز عنه الأطباء بالداخل، فلا يجد من يساعده ويرسله للخارج للعلاج وإنقاذ حياته، ويظل يعاني من الألم والوجع وبالوقت نفسه يرى أشخاصا يذهبون للعلاج بالخارج دون أن يكونوا مرضى، أو أن علاجهم متوافر بالمستشفيات داخل الكويت! فكيف سينعكس ذلك على نفسية هذا المريض المستحق والعاجز عن علاج نفسه؟!

وإذا تطرقنا لجانب آخر لا يقل أهمية عما سبق والظلم فيه أكبر وأشمل هو عندما يفضل الوافدون على المواطنين بقبولهم في الوظائف والأعمال المختلفة والمتعددة بالشركات والبنوك وحتى بالقطاع الحكومي ويعمل الواحد منهم بأكثر من وظيفة، وأبناء الوطن من الخريجين يبقون عاطلين مسجلين في قوائم الانتظار لسنوات بسبب قوانين وضعها هذا المستشار الوافد، في المقابل الكثير من المواطنين أرهقتهم الأقساط وتراكمت عليهم الديون وأوامر الضبط والإحضار، ووصل الحال بالكثيرين إلى السجن وفصلهم من أعمالهم وتشتيت عائلاتهم لأن القوانين قيدتهم ولم تسمح لهم بالعمل في مكان آخر لتحسين أوضاعهم المادية. كل ما ذكرناه من أمثله جميعها حقيقية وحدثت بالفعل مع الآلاف من المواطنين وما زالت تحدث، ولا شك أنها تعبر عن معاناة ومأساة ويأس وتهميش وانكسار وتجعل الإنسان يعيش في وطنه كالأسير، لان هناك من تركه وتخلى عنه وهو في أمسّ الحاجة إليه حتى أصبح الغريب هو ابن الوطن، وابن الوطن الحقيقي أصبح هو الغريب.

لا أحد ينكر أن العالم اليوم أصبح قرية واحدة وهذه حقيقة فنتبادل الأخبار ونتبادل الثقافات ونتشارك بالرأي والبعض قد يكون له خصوم من السوشيال ميديا فإما ان يكسب عداوة وإما أن يكسب أصدقاء جددا، وبين الإيجابية والسلبية هناك بالتأكيد حد يفصل بينهما فنجد ان الإيجابيات اكثر من السلبيات فلم تعد هناك أوراق تحت الطاولة ولم يعد هناك إمكانية بإخفاء حقائق فكلها متاحة أمام الملأ فأصبحنا ولأول مرة نعيش في زمن الشفافية أكثر من الماضي.

وقد يكون أكثر ما يميز السوشيال ميديا أنه بإمكانك ان تنقل صوتا أو رأيا قد يحدث أثرا وتغييرا فيلتفت له العالم حولك وأنت في مكانك لم تتحرك وقد تكون القضية التي سأتناولها اليوم ليست بجديدة على العالم فالكل يعرفها ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: إلى متى ستستمر بقعة من العالم مهدرة وبلا مغيث؟

فاليوم الصور المتداولة عن اطفال بعض بلدان جنوب افريقيا حقيقة مؤلمة، أطفال يموتون من الجوع والمرض، أطفال لا يعرفون شيئا عن التطور الذي حدث بالعالم مؤخرا ولكن لماذا وإلى متى ستستمر مثل هذه المجاعة وعدم الاهتمام بهذه الدول؟

أعتقد اليوم في ظل وجود منظومة مثل الأمم المتحدة لا بد ألا نترك بقعة من العالم تعيش على الصدقات، فلماذا لا نكسبهم الحق في بناء أوطانهم؟ لماذا لا نفرض عليهم التعليم؟ لماذا لا نتدخل كي ننتشلهم من البؤس الذي يعيش به اطفالهم؟

أعتقد اليوم ان المسؤولية الملقاة على كاهل امين عام الأمم المتحدة انطونيو غوتيريس مسؤولية كبيرة جدا فالأمم المتحدة تعنى بشعوب العالم وهي تمثل الأمم حول العالم؟ فهل في ظل هذه السنوات الطويلة لم تتمكن الأمم المتحدة من إعادة الحياة إلى افريقيا ودمجها بالعالم ليكون هناك تناسب بين مختلف الدول؟ فهذه كارثة أطفال أبرياء لا مغيث لهم ولا احد يفكر حتى في إسعادهم وانتشالهم من مستنقع الجهل والفقر الذي يعيشونه، فلماذا هذه الدول مهملة؟ ولماذا توجد بها مجاعة؟ لماذا لا يتم افتتاح مصانع بها وتشغيلها حتى يكون لشعوب هذه الدول مؤن يعملون من خلالها ويتطور اقتصادهم؟ بالتأكيد لن تترك بلدان جنوب افريقيا مهملة على هذا الحال دون مغيث. أين الإنسانية وحقوق الإنسان التي نتغنى بها؟ أيعقل ان تقوم دول بإعدام الخضراوات والفواكه والأغنام والدواجن حتى لا يقل سعرها بالسوق بينما أفريقيا تحتضر؟.

قد يجد البعض أن مثل هذه القضية لا تعني أناسا كثرا لا يعانون من هذه المشكلة التي تعاني منها أفريقيا ولكن من الضروري ان نجد وقفة جادة من الأمم المتحدة لدمج هذه الدول في التقدم الذي نشهده في العالم.

أنا حقيقة اغضب كثيرا حين أجد طفلا أفريقياً يمشي عاريا وعظام قفصه الصدري بارزة ويعيش بين الغابات وقد يموت بدلا من أن يجد من يرحمه أو يفكر حتى في مصيرة وإكسابه حتى فرصة في الحياة والدراسة والعمل مستقبلا.

فليس من الضروري ان تكتسب دولة أهمية نتيجة أنها تمتعت بثروة بل لا بد أن نكرس مفهوم العولمة من خلال ممارستنا، فما لا نقبله على أطفالنا بالتأكيد لن نقبله على أطفال العالم، اي نعم ان دولا كثيرة تتبرع وتتصدق ولكننا لا نريد أن تحيا شعوب على التبرعات بل نريد معالجة لمثل هذه القضايا ودعم اقتصاد هذه الدول وفرض التعليم على أبنائها، وهنا نسأل أين دور «اليونسكو» من هذه القضية الشائكة؟

قد يجد البعض أن العالم منشغل اليوم بأزمة كورونا ولا داعي من إثارة قضية مجاعة دول أفريقيا الجنوبية، ولكن ألم نفكر في انه قد ترتفع إصابات كورونا في هذه الدول وقد تنقرض شعوب ونحن منشغلون فقط في التفكير في أنفسنا؟

جزء من العالم يئن فهل من مغيث؟!

عزة الغامدي

محلك سر

ما بعد (COVID_19)

د.نرمين يوسف الحوطي
Nermin_alhoti@hotmail.com

ليس بشأننا لأننا نحن نتبع التصاريح ونحترم القرارات.. فسطور مقالتنا لا تناقش القرارات لأننا ليس من نضعها ولكن نريد أن نعرف: لماذا؟ ومتى؟ وأين؟ وكيف طبيعة الحياة للمواطن؟

بعض الأسئلة التي بعثت لي من العديد من القراء ومتابعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي يسألون عن الحياة «ما بعد COVID_19».. واليوم نذكر لكم البعض منها من خلال سطور مقالتنا، لعل وعسى تؤخذ بعين الاعتبار من قبل بعض المسؤولين:

● متى تبدأ الدراسة في جميع المراحل الدراسية؟

● طلاب الثانوية العامة ماهي آلية دراستهم وتحصيل موادهم العلمية؟

● المبتعثون للخارج ما آلية الرجوع لبعثاتهم مرة أخرى؟ وهل يوجد تواصل بين الطلبة المبتعثين والمسؤولين في وزارة التعليم العالي بهذا الشأن؟

● بعد تجاوز أبنائنا اختبارات الثانوية العامة، هل توجد بعثات خارجية للطلبة المتفوقين؟

● الجامعات والمعاهد ما هي آلية الدراسة وكيفية تحصيل المواد التي توقفت مع بداية الوباء COVID_19؟

● أين دور الإعلام في التوعية ما بعد COVID_19؟

● الحياة كيف ستصبح بعد COVID_19؟

مسك الختام: الجنة لم تصنع من مواد.. لكنها صنعت من الأعمال والنيات «جلال الدين الرومي».

بعد الفصلة

من الروسية إلى البنغالي!

عبدالحميد مبارك المضاحكة
amalmudahka@gmail.com

الكثير منا استقبل خبر إعادة تشكيل الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) بارتياح، وكلنا أمل ان تحقق المهام المنوطة بهم بنجاح ونرى الفاسدين والمتنفذين يدفعون ثمن جرائمهم ويرجعون لنا أموالنا ونراهم خلف قضبان السجون، حيث يفترض ان يكون السراق والمحتالون والمختلسون.

صحيح نحن دولة دستور وسيادة قانون، ولدينا مجلس أمة يحاسب ويراقب وكذلك الكثير من وسائل للرقابة السابقة واللاحقة ووحدة للتحريات في البنوك وكشف للذمة المالية وديوان للمحاسبة ولجان لحماية المال العام وجمعية للشفافية وحماية الأموال العامة.

إلا انه رغم تعدد وتنوع تلك الجهات لم تقل التجاوزات والاختلاسات والسرقات، بل على العكس زادت وتكاثرت وصرنا نشاهد ونسمع عن شبهات وسرقات بشكل ولون مختلف.

فمن الروسية حتى صفقة اليوروفايتر وصولا إلى تلاعبات ضيافة الداخلية وبعدها صندوق الجيش وكذلك غسيل الأموال في الصندوق السيادي الماليزي وقبلهم رشاوى الإيداعات (كبت أم النائب اياه) وغيرها من الملفات والفضائح إلى أن ظهر مؤخرا النائب البنغالي.

فإذا اردنا ان نعدد قضايا الفساد والشبهات المالية في الكويت سنخطئ في العد، وسنضطر إلى إعادة المحاولة.

نعم.. الحال غير مرضية، والملفات تتراكم والخسائر تتزايد والمجرمون يسرحون ويمرحون، والسبب ليس نقصا في جهات المراقبة بل لوجود نفوس سيئة وبيئة موبوءة يتكاثر فيها الفساد كالبكتيريا الضارة.

وإذا تركنا الامور كما هي عليه، فوداعا للقيم الأخلاقية وترقبوا الإحباط والانحطاط، وانتشار عدم المبالاة والسلبية، وفقدان الإحساس وضياع الامل.

وكل ما اخشاه ان نصل الى مرحلة نعتاد بها على الفساد بحيث ان يكون أمرا عاديا وغير مستنكر او مستغرب، ويتحول إلى جزء من ثقافة الشعب وطريقة حياة وأسلوب معيشة كما هو الحال في بعض الدول.

المطلوب هو انتفاضة جديه للمؤسسات الرقابية، الهدف منها (نفضة) لإصلاح الخلل وتطوير الاساليب العمل لتواكب الواقع وتساهم في تحقيق اهدفها وأداء الدور المطلوب منها بفعالية.

فإذا ان كنا مؤمنين بالإصلاح وصادقين مع انفسنا، فيجب ان يتبع هذا الايمان والصدق بالعمل الجاد، ولا نقبل ان تكون دولة الكويت مرتعا وعاصمة للفساد ومغسلة للأموال المشبوهة.

أما اذا استمر الحال بهذا الوضع فستأتي (نزاهة) وغيرها من الجهات ثم تذهب وتأتي أخرى وهكذا دون فائدة او جدوى.. والسلام!

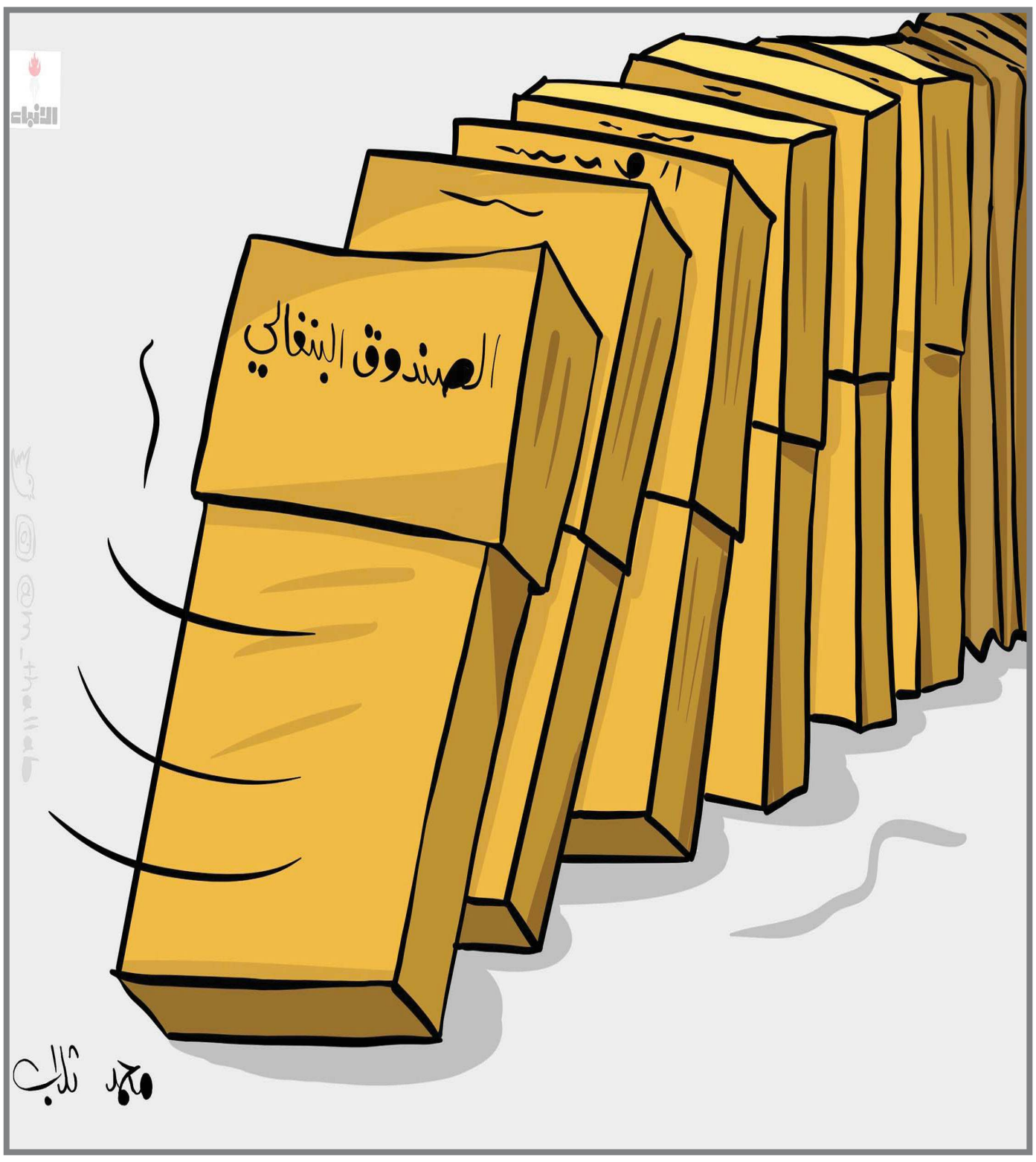

مساحة للوقت

طارق إدريس

قوة جمع السلاح.. وقوة جمع «الكلاب»!

حادثة حصلت قبل أسبوعين تعرض لها الزميل د.عبدالواحد الخلفان كادت تودي الى ما لا تحمد عقباه! ولقد تواصلنا بالزميل، حفظه الله، للاطمئنان عن صحته وحالته بعد حادثة العض والنهش التي تعرض لها من «كلب» الجار عندما فقدت السيطرة عليه من كانت تفسح هذا «الكلب» المسعور، وهنا نحن نحمد الله تعالى على سلامة د.الخلفان، ونتحدث عن قصة حصلت لنا أيام سكن النقرة في الستينيات عندما «هاج» ثور ضخم علينا وعاث بكل من في «البراحة» الساحة التي نلعب فيها وتهجم على كل المارة، فلجأ أحد السكان الى مخفر النقرة، فجاءت قوة من المخفر وتعاملت مع هذا الحيوان الذي فقد السيطرة فلم يخضع وظل في هيجانه ما استدعى «إطلاق النار» عليه لإنهاء الموقف!

وهنا نحن نقول نحن بعد التحرير صدرت الأوامر وصدر قرار لإنشاء قوة لجمع السلاح الذي انتشر ولايزال بيد الناس، واستطاعت القوة بقيادة الأخ عبدالحميد العوضي الله يذكره بالخير جمع السلاح في ذلك الوقت واستمرت ولاتزال هذه القوة على رأس عملها، ونحن هنا نقول إن قانون البيئة وكل القوانين المعنية بالأمن البيئي والوطني والسلامة العامة تؤكد الحاجة الى قوة جمع ومكافحة الحيوانات الضالة خاصة «الكلاب» المسعورة ولا يمنع أيضا «الكلاب» التي اعتاد الناس تربيتها في مناطق السكن الخاص والتي تُعرِّض أرواح الناس للخطر، فمثلما وضع قانون يُنظِّم اقتناء السلاح وفق شروط وضمان مادي وشخصي، يجب أن يكون هناك قانون يُنظِّم اقتناء هذا الحيوان وكل الحيوانات «المفترسة» في مناطق السكن الخاص! ونحن نُطالب بأكثر من ذلك، فمن كانت عنده «كلاب» حراسة عليهم استخدام الكمام الخاص الواقي والحديدي والحزام الآمن الذي يطوِّق هذه الأنواع من الكلاب وعدم السماح لهم بالتنزه في الشوارع الداخلية، وكذلك في الساحات العامة والشواطئ، لأنها خطرة ويمكن أن تعرض أرواح الناس للخطر! ويجب اختيار أماكن خاصة لرياضة هذه الحيوانات الشرسة بعيدا عن الناس، فكيف نحن اليوم نطالب بوضع «مضمار» للشباب لممارسة هواية الاستعراضات بالدراجات النارية والسيارات ونواد خاص بهم؟ لذلك نقول نحن ندعو لمثل هذه الساحات والنوادي لهواية تربية الكلاب المرخصة والتي يجب تجديد رخصها وسلامتها الصحية كل ستة أشهر في الدوائر الخاصة بذلك وعلى رأسها الداخلية وكلية الشرطة المعنية مباشرة بالكلاب البوليسية وغيرها، وحتى لا تتكرر حوادث «نهش» الناس في مناطق السكن الخاص والحدائق والشواطئ!

□ □ □

رأي ثقافي مستنير للمجلس الوطني!

بعد مقالي عن العم المرحوم عبدالرحمن العتيقي والزميل المرحوم فيصل القناعي والعم عبدالله الجاسم العبيد وغيرها من المقالات التي ذكرت فيها مآثر هؤلاء الأخيار في مسيرة الديبلوماسية والإعلام والتربية، تواصل معي الكثير من الأصدقاء يطالبون المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب باقتراح تأسيس قناة «يوتيوب» وطنية وفكرة على الموقع الالكتروني المتميز للمجلس أو مكتبة الكويت الوطنية لتوثيق مناقب وتاريخ ودور هؤلاء الناس من الشخصيات الوطنية في كل المجالات لأنهم بالتأكيد قامات وشخصيات قدمت الكثير في المجالات السياسية والديبلوماسية والثقافية والفنية والرياضية والاقتصادية، وكذلك بالخدمة المجتمعية خلال حقبة من تاريخ دولة الكويت قبل وبعد الاستقلال! وأن يكون هذا الإنتاج الوثائقي التلفزيوني عبر هذه القناة محفوظا وخاصا بموقع المجلس الوطني أو مكتبة الكويت الوطنية لهؤلاء الشخصيات العظام ودورهم الوطني!

بالتأكيد الأخ كامل العبدالجليل والأخت الشيخة رشا نايف الجابر لا يتركان مثل هذه المقترحات تمر دون توثيق واهتمام، وهما نعم الشخصان المناسبان في المكان المناسب، أتمنى لهما التوفيق دائما في مهمتهما الوطنية بمجالات الأدب والثقافة والفنون، وشكرا لكل الزملاء الذين تواصلوا معي في هذا الأمر المهم!